

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الإمارات استنكر بشدة المخططات الإرهابية ضد الكويت وأشاد بكفاءة وبقظة أجهزتها الأمنية

عبدالله بن زايد: أمن الكويت جزء لا يتجزأ من أمن الإمارات ونقف إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وسيادتها

رفض قاطع لجميع أشكال الإرهاب والتطرف وكل ما يستهدف زعزعة أمن الدول واستقرارها وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه التهديدات

البحرين: نؤيد إجراءات الكويت للحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها وتفكيك التنظيمات الإرهابية ■ البرلمان العربي: نرفض كل أشكال الإرهاب ونؤمن ببقية الأجهزة الأمنية الكويتية في إحباط هذا المخطط

أبوظبي - كونا: أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان عن استنكار دولة الإمارات وإدانتها الشديدة للمخططات الإرهابية التي كانت تستهدف المساس بالأمن وإثارة الفوضى والتخريب داخل الكويت.

وأكدت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أكد تضامن الإمارات

الكامل مع الكويت ووقوفها إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وبقظة الأجهزة الأمنية الكويتية التي نجحت في إحباط هذا المخطط والكشف عن عناصره.

وشدد على رفض دولة الإمارات القاطع لجميع أشكال الإرهاب والتطرف وكل ما يستهدف زعزعة أمن الدول واستقرارها، مؤكدا أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه التهديدات.

وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد على أن أمن دولة الإمارات، مشددا على دعم ووقوف الدولة مع جميع الإجراءات التي تتخذها الكويت للحفاظ على أمنها واستقرارها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها وحماية مكتسباتها الوطنية.

من جانبها، أعربت مملكة البحرين عن إدانتها واستنكارها للمخططات الإرهابية التي تستهدف زعزعة أمن دولة الإمارات وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها وحماية مكتسباتها الوطنية.

وأكدت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أكد تضامن الإمارات

الكامل مع الكويت ووقوفها إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وبقظة الأجهزة الأمنية الكويتية التي نجحت في إحباط هذا المخطط والكشف عن عناصره.

التعامل مع 10 بلاغات ناتجة عن سقوط شظايا سابقة مرتبطة بعمليات الاعتراض الدفاعي ليرتفع إجمالي البلاغات منذ بداية العدوان الإيراني الأثم إلى 821 بلاغا

«الداخلية»: لم تُسجل أي تهديدات لأجواء البلاد لليوم الثاني

ضرورة التأكد من أن جميع الأموال والتبرعات تتم حصرًا عبر القنوات الرسمية والمعتمدة وعبر الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية المرخصة وباستخدام التحويلات والروابط البنكية
الأجهزة الأمنية والعسكرية تواصل متابعة الوضع الأمني الإقليمي عن كثب مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق المستمر والجهوزية الكاملة مع جهات



العميد ناصر بوسليب

للمخطط الإرهابي الذي كان يستهدف المساس بأمن واستقرار دولة الكويت، مشيدا ببقظة هذا المخطط.

وأكد اليماني في بيان تضامن البرلمان العربي الكامل مع الكويت ودعمه للإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها.

وشدد اليماني على رفض البرلمان العربي القاطع لكل أشكال الإرهاب التي تستهدف أمن واستقرار الدول العربية.

وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد على أن أمن دولة الإمارات، مشددا على دعم ووقوف الدولة مع جميع الإجراءات التي تتخذها الكويت للحفاظ على أمنها واستقرارها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها وحماية مكتسباتها الوطنية.

من جانبها، أعربت مملكة البحرين عن إدانتها واستنكارها للمخططات الإرهابية التي تستهدف زعزعة أمن دولة الإمارات وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها وحماية مكتسباتها الوطنية.

وأكدت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أكد تضامن الإمارات

إدراج 25 اسماً جديداً على قائمة الإرهاب

أو غير مباشر، أو يعمل بتوجيه من شخص مرجح. لا يشمل هذا الحظر إضافة الفوائد المستحقة على الحسابات المجمدة. المادة 24: على كل شخص ينفذ إجراء التجديد وفقاً للمادة 21 أن يخاطر اللجنة الخاصة بذلك خلال 24 ساعة من تنفيذ الإجراء، ويوضح الإجراءات المتخذة بخصوص تلك الأموال أو الموارد الاقتصادية، بما يتوافق مع متطلبات هذه الإجراءات.

تمتد واجبات الإبلاغ إلى أي محاولات للتعامل مع الأموال أو الموارد الاقتصادية المستهدفة، وتشمل واجب توفير تفاصيل حول طبيعة وكمية الأموال أو الموارد الاقتصادية المجمدة، وأي معلومات أخرى قد تكون ذات صلة أو تسهل الامتثال لهذه الإجراءات. ستتعاون اللجنة الخاصة مع السلطة الرقابية أو أي سلطة مختصة أخرى للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

أدرجت لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع والمتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل 25 اسماً جديداً على القائمة الوطنية لمكافحة الإرهاب في الكويت، بينهم 24 مواطناً وشخصاً غير كويتي.

وطلبت اللجنة تنفيذ قرار الإدراج حسبما نصت عليه المواد (21 - 22 - 23) من اللائحة التنفيذية الخاصة باللائحة.

المادة 21: يطلب من كل شخص تجميد الأموال والموارد الاقتصادية، التي تعود ملكيتها أو يسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالكامل أو جزئياً، الأشخاص التالية دون تأخير ودون إخطار مسبق:

أ- أي شخص يصف بناء على المادة 12 من هذا القرار من قبل اللجنة الخاصة، أو يعمل نيابة عن هذا الشخص أو بتوجيه منه، أو يخضع لسيطرته بشكل مباشر أو غير مباشر، - أو أي شخص يصنف وفقاً لأي قرار صادر عن مجلس الأمن غير القرار 1373، أو يعمل نيابة عنه أو بتوجيه منه، أو يعمل تحت سيطرته بشكل مباشر أو غير مباشر.

المادة 22: يمتد الالتزام بالتجميد المنصوص عليه في المادة 21 إلى أي أموال وموارد اقتصادية مشتقة أو ناتجة من الأموال أو الموارد الاقتصادية المشار إليها في الفقرتين (1) أو (2) من المادة 21.

المادة 23: دون الإخلال بأحكام الفصل السادس من هذا القرار، يحظر على أي شخص داخل حدود دولة الكويت أو أي مواطن كويتي خارج البلاد تقديم أو جعل الأموال أو الموارد الاقتصادية متاحة لأي شخص مرجح، أو تقديم خدمات مالية أو خدمات ذات صلة لصالح شخص مدرج، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سواء بالكامل أو جزئياً، أو من خلال كيان يملكه أو يسيطر عليه بشكل مباشرة

عقدت اجتماعها الـ 38 عبر الاتصال المرئي

لجنة التدريب والتطوير لدواوين المحاسبة بدول «التعاون» بحثت تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات



لجنة التدريب والتطوير للمعلمين بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون اجتماعهم الـ 38، ترأس الاجتماع مدير إدارة الموارد البشرية والمالية بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين عائشة أحمد آدم، ومشاركة الأمانة العامة والدول الأعضاء. وناقش أعضاء اللجنة عدداً من الموضوعات التي تعنى بتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التدريب لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة، ومن أهمها اختيار موضوعات مسابقة مجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة، ودراسة التوصيات الواردة في البحوث الفائزة في المسابقة السادسة، ومراجعة مقترح عقد برامج تدريبية مشتركة

وروش عمل بين دواوين الدول الأعضاء بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي، وتنمية مهارات مسؤوليها في مجالات الأدلة وتطبيقها، كذلك تقرير الأمانة العامة عن البرامج التدريبية المنفذة في عام 2025. كما تم الإطلاع على توصيات محضر الاجتماع (5) لفريق عمل متابعة وتقديم الخطة الاستراتيجية للتدريب لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة، وموضوع تعميم المشاريع والمبادرات التطويرية للأجهزة، ومتابعة تنفيذ قرارات العمل المشترك وأصدرت التوصيات المناسبة حيالها.

عقدت لجنة التدريب والتطوير للمعلمين بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون اجتماعهم الـ 38، ترأس الاجتماع مدير إدارة الموارد البشرية والمالية بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين عائشة أحمد آدم، ومشاركة الأمانة العامة والدول الأعضاء. وناقش أعضاء اللجنة عدداً من الموضوعات التي تعنى بتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التدريب لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة، ومن أهمها اختيار موضوعات مسابقة مجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة، ودراسة التوصيات الواردة في البحوث الفائزة في المسابقة السادسة، ومراجعة مقترح عقد برامج تدريبية مشتركة

خلال الاجتماع لجنة التخطيط التابعة للجنة وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون

دعم وتمكين الشباب الخليجي وتعزيز مشاركتهم في المبادرات المجتمعية والتطوعية



المشاركين في الاجتماع الاستثنائي للجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة التابعة للجنة وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة بقطاع شؤون الإنسان والبيئة - إدارة الشباب - الاجتماع الاستثنائي للجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة التابعة للجنة وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون عبر الاتصال المرئي، برئاسة وكيل وزارة شؤون الشباب بمملكة البحرين مروان فؤاد كمال، ومشاركة أعضاء اللجنة من دول المجلس، والأمانة العامة ممثلة برئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون د. م. محمد فلاح الرشيد. تم خلال الاجتماع استعراض مستجدات الأوضاع الراهنة في دول مجلس التعاون وانعكاساتها على فئة الشباب، حيث تم التركيز على أهمية مواصلة دعم وتمكين الشباب الخليجي وتعزيز مشاركتهم في المبادرات المجتمعية والتطوعية، بما يسهم في ترسيخ روح المسؤولية المجتمعية ودعم

الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى تبادل التجارب والممارسات الناجمة بين الدول الأعضاء في إدارة الأزمات والتعامل مع التحديات الراهنة. كما تمت مناقشة مستجدات خطة عمل اللجان الفنية والبرامج الشبابية المشتركة لعام 2026، في ضوء المتغيرات الحالية، ويبحث سبل تحديث بعض البرامج والأنشطة وتطوير آليات تنفيذها بما يضمن استمرارية العمل الشبابي الخليجي المشترك وتحقيق الاستفادة المثلى من

لجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول «التعاون» ناقشت تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال حماية النزاهة



لجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون اجتماعهم الـ 40

عقدت لجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الـ 40، عبر الاتصال المرئي برئاسة رئيس شعبة مبادرة مكافحة جرائم الفساد بوزارة الداخلية بمملكة البحرين عيسى خالد صقر، ومشاركة الأمانة العامة والدول الأعضاء. وناقش أعضاء اللجنة عدداً من الموضوعات التي تعنى بتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، ومن أهمها اختيار موضوعات الاستراتيجية الخليجية المشتركة لمكافحة الفساد، وآليات العمل الاسترشادية للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومقترح

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وتوصيات الفعالية السنوية لعام 2025، كذلك مسابقة دول المجلس للبحوث والدراسات في مجالات حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ قرارات العمل المشترك وأصدرت التوصيات المناسبة حيالها.